

ولقـوك أطيـب لو بذلت لنا

من ماء موهية على خمر<sup>(١)</sup>

ويقول وهو يشرح قول ابن مالك:

٥٠٢- وإن تكن بتلو من مستفهما

فلهما كن أبداً مقدماً

(وإن تكن بتلو من) الجارة (مستفهماً فلهما، أى لن ومجرور المستفهم، (كن أبداً مقدماً) على أفعل التفضيل لا على جملة الكلام كما فعل المصنف، إذ يلزم على تمثيله الفصل بين العامل ومعموله بأجنبي ولا قائل به<sup>(٢)</sup>.

ومن خلال اطلاع الدارسين العرب على المنهج الوصفي وعلم اللغة الحديث بدا لهم أن النحو العربي قد شابه بعض الشوائب مثل تعدد الآراء وكثرة الخلافات حول المسألة الواحدة وجواز أكثر من وجه في الموضوع الواحد وتعدد الصيغ واضطرابها خاصة في بعض مباحث الصرف مثل أبواب الفعل الثلاثي ومصادره وصيغ جموع التكسير وهذه الشوائب بطبيعة الحال تنطبق على الشروح والحواشي وشروح الشروح التي كتبت على الألفية ومؤلفات أخرى عاصرت الألفية لكن المنظومة النحوية تخاصمت من هذه الشوائب لا لأنها منهج جديد في دراسة النحو ولكن لقصور آفة النظم عن استيعاب هذا التطويل ومن هنا فقد يكون هذا الأمر مؤيداً لما أراء من أن هذه المنظومة النحوية كانت اعتراضاً على طريقة النحو العربي في التأليف المؤلف مثلما كان كتاب (الرد على النحاة) ثورة على نحو المشرق وأوله، والثورة على نحو المشرق كانت لها بيئة وظروف تختلف عن البيئة التي نظمت فيها قواعد النحو والظروف أيضاً. فابن مضاء أتبع ابن حزم في توجيه سهام النحاة إلى النحو العربي وأصوله لتكون منطلقاً للثورة على فقه المشرق في إطار عيشهما في ظل دولة الموحدين، لكن ابن مالك وابن معطي نظما ألفتيهما

(١) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج٣، ص ٥٢.

(٢) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج٣، ص ٥٢.